مقابلة

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

إنتاج الطاقة النظيفة في مشاريع البنك الدولي فياض: 11 رخصة مطروحة للطاقة الشمسيّة

ما زالت وزارة الطاقة والمياه منشغلة بتخفيف ازمة الكهرباء، والبحث عن مصادر بديلة لتوفير الطاقة. فقد عاد الحديث عن عرض دولة قطر لانشاء معمل لتوليد التيار بالطاقة الشمسية بقدرة 100 ميغاواط، اضافة الى استخراج النفط والغاز من البحر واستجرار الطاقة من مصر والاردن، عدا اهتمام الوزارة بكل المشكلات الاخرى

قطعت وزارة الطاقة شوطا كبيرا في تحسين التغذية بالكهرباء، والحد نسبيا من التعديات على الشبكة، ووضعت خطة للنهوض بكل قطاع الطاقة، لكنها لا تزال في حاجة الى الاموال والكثير من العمل مع الدول والجهات الدولية المعنية والمانحة. بينما بقي موضوع التنقيب عن النفط والغاز واستجرار الغاز من مصر والكهرباء من الاردن، موضع نقاش سياسي والشروط المفروضة. "الامن العام" التقت وزير الطاقة والمياه وليد فياض.

■ ما هي تفاصيل عرض قطر حول معمل الكهرباء؟ اين موقعه وما هي قدرته وكلفته وكيف سيتم تنفيذه؟

□ نحن نتكلم عن معمل انتاج كهرباء بواسطة الطاقة الشمسية بقدرة 100 ميغاواط، وهذا العرض مرحب به، وشكرا لالتزام دولة قطر مع لبنان. المشروع هو انشاء معمل واحد للكهرباء وليس ثلاثة كما يزعمون، بسعة 100 ميغاواط. وهو عرض تم على طريقة BOT اي عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص يسمح للقطاع الخاص ببناء معمل بقوة 100 ميغاواط ليبيع الطاقة المنتجة لمدة 25 سنة لشركة كهرباء لبنان عبر عقد لشراء الطاقة ضمن اتفاقية شراء الطاقة (Power Purchase Agreement)، بكلفة صفر لكنه ليس هبة كما قيل. لا شيء مجانيا ونحن لا نستجدي احدا، نحن نريد ان ندفع ويمكننا ذلك من اجل تغطية كلفة كهرباء نظيفة ارخص باضعاف من الكهرباء الاحفورية. يحتاج هذا المعمل الى قطعة ارض مساحتها مليون متر تقريبا لبنائه، وقد يتطلب مساحة اكبر في حال توسيعه.

■ كم ساعة سيزيد توزيع الكهرباء بعد المشروع؟

□ العرض يبقى متواضعا بالنسبة الى مساهماته في حل مشكلة الكهرباء في لبنان اذ يلحظ زيادة نحو 30 او 15 دقيقة فقط. وهناك مغالطات في الوقائع التي عرضها البعض، وقد تكلمنا واتفقنا، واهمية المشروع انه عقد شراكة.

■ قيل ان المشروع قائم من 7 او 8 اشهر لماذا تأخر التنفيذ وهل من معوقات؟

□ هذا العرض اتى في تموز 2023 لكن ليس لوزير الطاقة بل لرئيس الحكومة الذي رد عليه في اول آب، حيث اعلم العارضين بتشكيل لجنة برئاسته لتنفيذ هذا المشروع الذي يساهم جزئيا في حل مشكلة الكهرباء. الرد الثاني اتى لرئيس الحكومة من العارضين انفسهم في 21 نيسان 2024 لاعادة احياء المشروع بعد توقفه بسبب الحرب. وعاد رئيس الحكومة وكلفنا رسميا لتحضير اقتراح للرد الرسمي. هناك بعض المتطلبات القانونية والتمويلية الضرورية التي تكون دائما اساسا في عرقلة المشاريع، لذا يجب تذليلها. لقد شكلنا فريق عمل من مستشارين وممثلين عن مركز حفظ الطاقة وممثلين عن هيئة ادارة البترول ومؤسسة كهرباء لبنان للعمل بالتوازي لايجاد الحلول، ولاعطاء حق الانتاج وبيع الطاقة وسعر بيعها، فكان لا بد لنا من ايجاد مخرج على المستويين التشريعي والتنفيذي. الحل الاسهل هو عبر الحكومة، وهو الاستحواذ على واحدة من الرخص المعطاة سنة 2022، والعمل عبر الحكومة ومجلس الوزراء ووزيري الطاقة والمال لتوسيع هذه الطاقة من 15 ميغاواط الى 100 ميغاواط، شرط موافقة جميع الاطراف. الحل الاخر هو عبر البرلمان، باصدار قانون بناء على مرسوم مشروع قانون صدر من مجلس الوزراء تحت رقم 9626، وهو مشروع قانون يمدد لمجلس الوزراء صلاحية اعطاء تراخيص انتاج وبيع الطاقة لفترة معينة، عندها يمكننا اعطاء هذه الحقوق عبر مجلس الوزراء.

■ متى يمكن ان يتم تنفيذ المشروع؟

□ لقد تبلغنا من الرئيس ميقاتي بانه تسلم نص الكتاب الذي ارسلته اليه جوابا عن رسالة شركتي "توتال انرجي" و"قطر انرجي" بالنسبة الى معمل الطاقة المتجددة بقدرة نحو 100 ميغاواط، حيث اقترحنا حلا قانونيا يسمح بالاسراع في تنفيذ هذا المشروع لتتمكن الشركتان من الاستثمار في بناء المعمل. ارسل الرئيس ميقاتي لهما الرسالة بحسب اقتراح وزارة الطاقة، ونتمنى الان ان يتعامل الجانبان القطري والفرنسي معها بايجابية. اقترحت ان تشتري "قطر انرجي" و"توتال انرجيز" الرخص الـ 9 الباقية من اصل 11 رخصة، وان تسمح الحكومة وفق القانون بزيادة الميغاواط للطاقة المتجددة.

■ هل من مشاريع اخرى للطاقة البديلة مثل مراوح الهواء؟

□ عقدنا اجتماعا في السرايا الحكومية برئاسة الرئيس ميقاتي والمدير الاقليمي للبنك الدولي في منطقة الشرق الاوسط جان كريستوف كاريه، عرضنا خلاله تطور العمل في برنامج القرض الذي يعمل عليه البنك الدولي في قطاع الطاقة والطاقة المتجددة تحديدا. بحثنا فيه كيفية تفعيل العمل، موضوع التدقيق والمواضيع القانونية، وخطة تغطية الكلفة المعتمدة التي وضعتها كهرباء لبنان بمعية البنك الدولي. هذا البرنامج يبشر بالخير، فهناك نحو 250 مليون دولار استثمار من البنك الدولي في قطاع الطاقة المتجددة، وتدعيم مؤسسة كهرباء لبنان، ومن ضمنه ايضا مركز التحكم من بعد، والتدعيم المؤسساتي لشركة الكهرباء. وفق آخر الاحصاءات، يعمل لبنان وفق ما يزيد عن الف و500 ميغاواط من الطاقة الشمسية، اي 20% من استهلاك الطاقة، وبحلول العام 2030 يمكن ان نصل الى 40%. هناك 11 رخصة لمعامل على الطاقة المتجددة، اشترت "cma cgm" رخصتين منها وبدأت الدراسات لبناء معملين للطاقة المتجددة بحلول 2025.

■ كيف تصف واقع الكهرباء عموما، وهل من مشاريع للتطوير والتحسين؟

□ هناك زيادة في تغذية الكهرباء، فمؤسسة كهرباء لبنان تعمل مع مجموعتي دير عمار والزهراني وتنتج ما يعادل نحو 450 ميغاواط، فيما ارتفع الانتاج في نصف شهر حزيران الفائت الى نحو 650 ميغاواط. هذا يحافظ

وزير الطاقة والمياه وليد فياض.

> **250 مليون دولار استثمار البنك الدولي في قطاع الطاقة المتجددة**

على عدد ساعات التغذية بالكهرباء الحالية وقد يعطي ساعات تغذية اضافية لكني لا اعد بذلك. وبما اننا في فترة الصيف والحر، فسيزيد استهلاك الكهرباء بسبب المكيفات، لكن لا يمكننا ان نعطي اكثر لان الحاجات في كل الاماكن ستكون اكبر مما كانت في فصل الربيع، وبالتالي هذا يسمح بالمحافظة على نظام التغذية الحالي. نسعى ايضا الى شراء الفيول لزيادة التغذية، ولدى المؤسسة الاموال اللازمة لذلك.

■ هل ادت زيادة الرسوم على الاشتراكات الى ارتفاع الجباية وهل صحيح انها ستصل الى نصف مليار دولار؟

□ نعم ان زيادة التغذية حسب النظام القائم حاليا تعطي مردودا بقيمة 40 الى 50 مليون دولار شهريا، اي نصف مليار او 600 مليون دولار سنويا حسب الفواتير الصادرة المبنية على الطاقة المنتجة والمنقولة والموزعة والمفوترة، وليس الطاقة المنتجة. من المرجح ان يزيد هذا الرقم اذا زاد انتاج الكهرباء وتوزعت الطاقة على المناطق التي تتم فيها الجباية بشكل جيد بحيث لا توجد فيها تعديات كثيرة على الشبكة.

■ هل يكفي هذا المبلغ للقيام بكل اعباء توفير الطاقة ام تحتاجون الى مبالغ اخرى؟

□ طبعا لا يكفي مبلغ نصف مليار، لأن خطة الطوارىء للنهوض بقطاع الكهرباء التي نفذناها تتضمن كلفة 100 الى 120 مليون دولار شهريا ثمن فيول وكلفة تشغيل، عندها يمكن ان ننتج الف او 1200 ميغاواط، فيما يدخل مقابل ذلك نحو 100 او 120 مليون دولار وليس 50 او 60 مليونا. يمكن رفع التغذية اذا ارتفع التحصيل، وقد يستغرق الامر اشهرا لكن اذا اشتغلت مؤسسة الكهرباء بجرأة ووزعت الكهرباء في الاماكن التي تقل فيها التعديات وترتفع الجبايات، عندها تصبح امكانية زيادة التغذية مع زيادة قدرة معامل الانتاج، اسرع مع الوقت. الى ذلك، هناك موضوع الصيانات الكبرى كتحسين الشبكة وتخفيف الهدر الفني. كما يمكن اجراء التحسينات في الشبكة والانظمة عبر قرض البنك الدولي الذي تحدثنا عنه سابقا.

■ ثمة انتقادات كثيرة حول فواتير الكهرباء المرتفعة والمغلوطة؟

□ سعر كهرباء لبنان ارخص من سعر كهرباء المولدات بنحو النصف، لذا ادعو المواطنين للعودة الى شركة كهرباء لبنان، والتاكد ما اذا كان هناك خطأ في الفواتير ليتم اصلاحه. فالفاتورة التي حصل فيها خطأ، على المواطن عدم دفعها الى حين المراجعة والتاكد منها. هناك دور لمصلحة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد لحماية المواطن من هذه الاخطاء، كما يجب ان يستحدث في شركة كهرباء لبنان مركز تلقي اتصالات من المواطنين (call center). ◄

■ ما حجم المخالفات والتعديات وهل تم الحد منها؟

□ نقيس حجم الهدر الفني عبر حساب الهدر من الطاقة المنتجة خلال النقل والتوزيع، وهذه نسبتها نحو 12 في المئة. اما الباقي اي 82 في المئة الموزعة، وتتضمن الكهرباء المفوترة، وفيها هدر غير فني من الكهرباء المنتجة بنحو 20 الى 25 في المئة بين تعليق ومخالفات وسرقة كهرباء، مما يعني ان هناك هدرا بنسبة 35 في المئة بين فني وغير فني. اي اذا كنا نحصل شهريا 50 مليون دولار فهي تشكل نحو 65 الى 70 في المئة مما كان يفترض جبايته لولا الهدر. هناك بين 80 الى 90 مليون دولار من الانتاج، يضيع منها نحو 40 مليونا شهريا بسبب الهدر. لقد تم الحد من الهدر الذي تراجع الى 35 في المئة، علما انه يجب ان تحصل مؤازرة اكبر من الجهات الامنية لازالة المخالفات والتعديات. كما ينبغي ان تبادر مؤسسة الكهرباء الى الاندفاع اكثر بدعم الوزارات المعنية كالداخلية والعدل والطاقة، وطبعا من القوى السياسية.

■ ما جديد موضوع التنقيب عن النفط؟

□ ان البلوكات في المياه اللبنانية مهمة، بحسب ما افادت بعض الشركات، خصوصا البلوك 9 الذي يبقى واعدا. الوسيط الاميركي اموس هوكشتاين رحب بالمشاريع الاقتصادية لمساعدة لبنان، والديبلوماسية الاميركية ستسهل هذا الامر. اؤكد ان لا سبب سياسيا لوقف الحفر، لكن الصحيح ان ملف التنقيب بشكل عام هو سياسي. احصائيا، اؤكد ان هناك غازا في لبنان، اما لماذا لم يتم الحفر في مكان آخر؟ ومتى سيتم الحفر من جديد؟ ومتى ستسلمنا توتال تقريرها؟ كل هذه الامور خاضعة لبعض التسييس.

■ هل تملك صلاحية سحب رخصة الحفر من الكونسورتيوم؟

□ ليس لدي رغبة في سحب رخصة الحفر، كما ان هذا الامر ليس بهذه البساطة. امام الكونسورتيوم "توتال واني وقطر ارنجي" مدة عام، اي حتى ايار 2025 لتحسم امرها وتقرر حفر بئر ثانية. حتى هذا التاريخ، اذا لم يتم اتخاذ قرار جديد بالحفر وبالالتزام بجدوله، تسحب رخصة حفر استكشاف البقعة رقم 9 تلقائيا. طرحت مبادرة في هذا الملف لتوسيع الدائرة، المراسيم الموجودة تقضي بأن تبلغ اصول الشركات التي ستقدم للحصول على رخصة استكشافية اكثر من 10 مليارات، وقد تقدمنا بمشروع مرسوم لخفض هذا المبلغ الى مليار واحد فقط بدل 10 مليارات، لكن هذا الطرح لم يأخذ مجراه حتى الان، والجواب عند رئيس الحكومة.

■ ماذا عن استجرار الغاز والكهرباء من مصر والاردن؟

□ هذا الامر مرتبط بعقوبات "قانون قيصر" وخضوع هذين المشروعين للعقوبات والتداعيات السلبية. لقد صدرت خطابات عن وزارة الخزانة الاميركية تقول فيها للمتعاقدين المصريين والاردنيين انه لا عقوبات مبدئيا، لكن الموافقة النهائية في حاجة الى مزيد من درس تفاصيل الملف، علما انه من سنتين الى اليوم لم تصل الموافقة النهائية. لقد لاحظنا في الاجتماعات مع هوكشتاين ان الموضوع خاضع للحسابات السياسية، وقال لنا ان الاميركيين يمكن ان يساعدوا ليس في موضوع استجرار الغاز والكهرباء فقط وانما في موضوع التنقيب في البحر ومشروع النهضة بالطاقة. لكن الامر مرتبط بوقف الحرب والاستقرار على الحدود، حتى يستطيع الاميركي ان يساعد في هذا الملف.